فيما اكتسبه في حالة الردة لزم توريث المسلم من
الكافر وذلك لا يجوز ثم انما يحرم من كان وارثا
له حالة الردة فقط وارثا الى وقت موته حتى
لو ان وارث بعد الردة بان اسلم ثم قتل
او ولد له من علوق حادث بعد ردته لا يرث في
رواية عن ابي حنيفة وهو رواية الحسن
بالقياس لاستناد بينهما ان الرد
بعد وجود الاسباب الثلاثة الموت واللحوق
باللحاق دار الحرب وان لم يتبت عند وهو
فاذا وجدت هذا وكان الوارث وارثا عن الردة
فلاجل هذا شرط ان يكون وارثا الى وجود احدها
وعنده اي عند ابي حنيفة وهي رواية ابي يوسف
عنه انه يرثه من كان وارثا له عند الردة ثم
لم يزل استحقاقه بموته اي بموت الوارث
بل خلفه وارثه لان الردة بمنزلة الموت في
التوريث ومن مات من الورثة بعد موت المورث
قبل قسمة ميراثه لا يبطل استحقاقه ولكن يخلفه
وارثه فيه وكذا لك وعنه اي عن ابي حنيفة
وهو رواية محمد قبل وهو الاصح انه يشترط وجود
الوارث عند الموت بعني احد الامور الثلاثة
سواء كان موجودا وقت الردة او حدث بعده
لان الحادث بعد انعقاد السبب قائما مقام كان
قبل انعقاده كما في الولد الحادث بعد البيع قبل القبض
في انه يصير معقودا عليه بالعقد ويكون له حصته
من الثمن وقال في النهاية وحاصله ان على رواية

الحسن

الحسن يشترط احد اوصافه وهما كونه وارثا وقت
الردة وكونه باقيا الى وقت الموت او القتل حتى لو
كان وارثا ثم مات قبل موت المرتد او حدث ورث
شيء الردة فانهما لا يرثان وعلى رواية ابي يوسف
يشترط الوصف الاول دون الثاني وعلى رواية
محمد يشترط الوصف الثاني دون الاول ويرث
امرأة المسلمة اذا ماتت او قتلت وهي في العدة
لانه بها وارثا ان كان صحيحا لانها سبب
الجهاد كالمرض فاشبه ردة التي حصلت بها
البينونة بالطلاق في حالة المرض وانطلاقا بانه
حالة المرض يوجب الارث اذا كانت في العدة فان
قيل ابو حنيفة يسند التوريث الى ما قبل
الردة وذلك يستلزم ان لا يتفاوت العلم بين
المدخول بها وغير المدخول بها لان الردة موت
وامرأة الميت ترثه سواء كانت مدخولا بها او لم
تكن اجيب بان الموت الحقيقي سبب للارث
حقيقة فيستوي فيه المدخول بها وغيرها واما
الردة فانها جعلت موتا حكما ليكون توريث
المسلم من المسلم فهي ضعيفة في السببية فلابد
من تعويمها بما هو اقوى عنده وفرق بينهما بقوله لان
لاحراز منها ومعناه فلا قيل اذ ذاك لما تقدم
من الملازمة وحاصل الفرق ان المرأة لا تقتل
والرجل يقتل ومعناه ان عصمة المال منع لقصة
النفس فبالردة لا تزول عصمة نفسها حتى لا تقتل
ولذلك عصمة مالها بخلاف الرجل فلما كانت عصمة مالها

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University